

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٧٥٤

الخميس ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ديلورنتس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد موسييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد بورتاس
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد براينس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو





12-30009 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا - بيساو

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أنغولا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمشاركة وزير العلاقات الخارجية في أنغولا ووزير الدولة للشؤون الخارجية في البرتغال ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في غينيا - بيساو في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جوزيف موتابوبا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بالسيد موتابوبا الذي يشارك في جلسة اليوم عبر تقنية التداول عن بعد بواسطة الفيديو من بيساو.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السفيرة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، الممثلة الدائمة للبرازيل، بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد موتابوبا.

السيد موتابوبا (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لاطلاع مجلس الأمن على آخر التطورات في غينيا - بيساو.

بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل، والذي أدانه المجتمع الدولي بالإجماع، بما في ذلك الأمين العام ومجلس الأمن، أعلن بعض أفراد القوات المسلحة الذين زعموا أنهم قيادة عسكرية المسؤولية عن الانقلاب في ١٣ نيسان/أبريل وقدموا ما اعتبروه أسبابا مبررة للانقلاب، مشيرين إلى الوجود المزعوم لاتفاق سري بين الحكومة وأنغولا لإضفاء الشرعية على تدخل من قبل القوات المسلحة الأنغولية، وذلك من خلال ولاية صادرة عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وشددت القيادة العسكرية على أنها لا تريد السلطة وأنها اضطرت للتصرف دفاعا عن النفس في مواجهة محاولات من جانب الحكومة للقضاء على القوات المسلحة. وفي وقت لاحق، عممت أحزاب المعارضة في ١٨ نيسان/أبريل وثيقة، قيل إنها نسخة من رسالة موجهة من رئيس الوزراء إلى الأمين العام، يطلب فيها عقد جلسة استثنائية لمجلس الأمن لمناقشة الحالة الداخلية عقب عدم القبول بنتائج الانتخابات ونشر قوة لحفظ السلام.

وفي ١٣ نيسان/أبريل أيضا، حددت القيادة العسكرية أهدافها العاجلة كما يلي: أولا، إزالة العقبات التي تحول دون إصلاح قطاع الأمن؛ وثانيا، محاربة الاتجار بالمخدرات واستهلاكها وذلك لاستعادة الصورة الداخلية والخارجية للبلد وجذب الاستثمار الأجنبي بالتالي؛ وثالثا، التصدي لثقافة الإفلات من العقاب؛ وأخيرا، ضمان استمرارية عملية بناء دولة ديمقراطية تقوم على احترام حقوق الإنسان الأساسية وحرية التعبير.

وعلى الرغم من أن قيادة عسكرية أعلنت المسؤولية عن وقوع الانقلاب، فقد حظي بتأييد الأركان العامة

للقوات المسلحة ومواقفها التي يعرب عنها حصرا المتحدث باسم القوات المسلحة ورئيس ديوان رئيس هيئة الأركان العامة، المقدم دابا نا والنا.

وفي ١٣ نيسان/أبريل، دعت القيادة العسكرية الأحزاب السياسية إلى إجراء مشاورات بشأن استعادة الوضع الدستوري الطبيعي. ولبى ٢٣ حزبا سياسيا الدعوة، بما في ذلك حزب التجديد الاجتماعي والأحزاب غير الممثلة في البرلمان. ولم يحضر الحزب الحاكم، الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر، أيا من هذه الاجتماعات. وجرى طرح اقتراحين، أولا، بدء انتقال دستوري يتوخى استعادة النظام الدستوري من خلال تعيين الرئيس الحالي المؤقت للجمعية الوطنية رئيسا مؤقتا ومطالبة حزب الأغلبية البرلمانية، الحزب الأفريقي، بتسمية رئيس للوزراء وتشكيل حكومة شاملة تضم الأحزاب الأخرى؛ وثانيا، تنفيذ انتقال غير دستوري ينطوي على حل البرلمان وإنشاء مجلس وطني انتقالي وتعيين رئيس انتقالي وتشكيل حكومة وحدة وطنية تحت قيادة رئيس وزراء انتقالي. وفي ١٥ نيسان/أبريل، أيد ١٦ من الأحزاب الـ ٢٣ الاقتراح غير الدستوري وانسحب البعض الآخر من المفاوضات. وتمثلت نقطة خلاف رئيسية في مدة الفترة الانتقالية، حيث دعا البعض إلى فترة انتقالية لمدة عامين في حين طلب آخرون أن تستمر حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وهو الموعد المقرر لإجراء الانتخابات التشريعية.

وأصدر الحزب الأفريقي بيانا في ١٤ نيسان/أبريل يدين الانقلاب ويطالب بالإفراج غير المشروط عن زعمائه وعودهم إلى مناصبهم. وفي ١٦ نيسان/أبريل، أصدر المرشحون الخمسة للرئاسة الذين يخوضون العملية الانتخابية بيانا يدين الانقلاب.

وجرت بعض المحاولات من قبل السكان والمجتمع المدني للاحتجاج، ولكن الجيش تصدى لمسيرات الشباب والنساء بصرامة وقيد حرية الاجتماع والتعبير بفرض حظر على المسيرات العامة وإغلاق محطات الإذاعة الخاصة.

فُرِّقت بعنف مسيرة في ١٥ نيسان/أبريل، وجُرح متظاهر واحد على الأقل جرحاً بليغاً عندما ضربه أحد الضباط العسكريين بالسونكي على رجليه. وقيِّدت حرية التعبير – عبر الإذاعة – وحرية التجمع. وفي ١٥ نيسان/أبريل أدانت نقابتا العمال، وهما اتحاد عمال غينيا – بيساو والنقابة العامة لاتحادات العمال، الانقلاب ودعتا جميع العمال إلى التوقف عن العمل إلى أن يعاد النظام الدستوري.

وبشكل عام، مع أن بيساو وبقية مناطق البلد لا تزال هادئة، حيث عادت الحياة ظاهرياً إلى طبيعتها، فإن الجو لا يزال متوتراً وهشاً، مما أدى إلى نزوح وصف بغير العادي من بيساو إلى المناطق الريفية. وبينما ظلت المحال عموماً مفتوحة، فإن المصارف أغلقت، مع احتمال فتحها قريباً. من غير الواضح كيف تأمل السلطات العسكرية أن تدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية بعد أيام قليلة، بالرغم من أن القيادة العسكرية قد أعلنت أن المصارف ستفتح أبوابها من جديد الاثنين. من شأن الأزمة إن استمرت أن تؤثر على موسم تجارة الكاشو، ذي الأهمية الحيوية للاقتصاد ولمعيشة السكان. أما احتمال حدوث أزمة إنسانية فأمر واضح.

تعالت أصوات قوية تدين الانقلاب بين الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين لغينيا – بيساو. فالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، قد انضمت إلى الأمين العام في إدانة الانقلاب غير الدستوري في غينيا – بيساو. وأجمع هؤلاء كافة في الدعوة إلى

إعادة النظام الدستوري وإطلاق سراح الزعماء المعتقلين. كما دعا الكثيرون إلى اختتام العملية الانتخابية المعطلة.

ومضت رابطة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأفريقي إلى اقتراح فرض جزاءات فردية استهدافية تطبق على الزعماء العسكريين والسياسيين المرتبطين بالانقلاب. وعلق الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للفرانكفونية مشاركة غينيا - بيساو في المنظمتين إلى أن يعاد النظام الدستوري، في حين أعلن بنك التنمية الأفريقي والبنك الدولي تعليق برامجهما الإنمائية في غينيا - بيساو.

على المستوى الثنائي، أصدرت العديد من البلدان بيانات قوية تدين الانقلاب. وأكدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا موقفها بإرسال بعثة زائرة إلى بيساو في ١٦ نيسان/أبريل. والتقت البعثة، التي قادها رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية، بالقيادة العسكرية، والمرشحين الخمسة المتنافسين في العملية الانتخابية، ووفد الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر. وقالت البعثة إنها أوصلت رسالة واضحة مفادها أن الجماعة الاقتصادية متمسكة بسياستها في عدم التسامح على الإطلاق إزاء تولي السلطة بصورة غير دستورية. كما أوضحت الجماعة أن عضوية غينيا - بيساو في الجماعة سوف تُعلَّق إن لم تقم بإعادة النظام الدستوري.

قال رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية إن العسكر تعهدوا بالامتثال للطلبات وأن الجماعة تقف على أهبة الاستعداد لمساعدتهم فيما يتعلق بالطرائق. وبعد عدة ساعات على مغادرة بعثة الجماعة، نفى الناطق باسم القوات المسلحة إمكانية عودة كارلوس غوميز جونيور إلى السلطة وقال إنه لم تكون هناك جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية.

في ١٨ نيسان/أبريل، وقعت القوات المسلحة والأحزاب السياسية على اتفاق يقضي بفترة انتقالية مدتها سنتان، وبحل البرلمان، وإعفاء الحكومة والرئيس الانتقالي، وإبقاء القيادة العسكرية.

فيما يتعلق بالبعثة الانغولية للمساعدات العسكرية التقنية، المعلن عن سحبها، فقد علمتُ أن المشاورات جارية بين القيادة العسكرية وحكومة أنغولا بشأن سحبها. ووعدت حكومة أنغولا، عبر سفارتها في بيساو، بإبلاغ الشركاء الدوليين بالموعد الذي ستغادر فيه البعثة. في ذلك الصدد، أود أن أحيي أنغولا على نجاح بعثتها، التي صارت، للأسف، ضحية النزاعات السياسية والعسكرية العميقة في غينيا - بيساو. فأنغولا لم تسهم، فحسب، في المحافظة على الاستقرار في غينيا - بيساو خلال العام الماضي، بل وفرت أيضاً دعم البنية التحتية للقوات المسلحة في إطار مساهمتها في تنفيذ خارطة طريق إصلاح قطاع الأمن.

من الواضح أن الانقلاب ذو طابع سياسي - عسكري. وبغض النظر عن بواعث منفذيه، فإن كتب التاريخ ستدون هذا العمل باعتباره انقلاباً من الانقلابات التي وقعت أمام ناظري الأمم المتحدة، وبالتالي أمام ناظري المجتمع الدولي برمته. كما سيوصف بأنه عمل ينم عن التمرد العسكري على السلطات المدنية المنتخبة ديمقراطياً بعد عامين تقريباً على اعتماد خارطة الطريق التي قدمتها الجماعة الاقتصادية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. كان بإمكاننا أن نفعل ما هو أكثر، وأعتقد أن بإمكاننا أن نفعل ما هو أكثر.

وآمل أيضاً أن يتعلم جميع شركاء غينيا - بيساو من هذه الانتكاسة الأخيرة أن الوقت يشكل عاملاً حاسماً في كل ما ننوي عمله في غينيا - بيساو. فلو كنا تحركنا بصورة أسرع في توفير الموارد الضرورية لإصلاح قطاع الأمن - وهو ما كان سيسمح بإطلاق برامج التسريح والتقاعد - لما كنا نناقش هذه المسألة هذا المساء.

وأخيراً، أود أن أشير إلى أن واحدة من مشاكل نظام الحكم في غينيا - بيساو هي الحلول الإقصائية. فالمفاوضات الجارية حالياً تقوم مرة أخرى على إقصاء طرف فاعل مهم في الحياة السياسية في غينيا بيساو، ألا وهو الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر. وهناك قوى سياسية أخرى، وإنْ كانت أقل حجماً، لم تشارك في المفاوضات ولا في محصلتها. وأعتقد أن الأحزاب البرلمانية ينبغي أن تشارك مشاركة وثيقة في أي حل يقوم على أساس الالتزام بإعادة النظام الدستوري والتصدي لمسألة الشمول.

لذا فإن من الأهمية بمكان ألا يظهر المجتمع الدولي بمظهر من يوافق على حلول تقضي بإقصاء شريحة من السكان أو فئة من أصحاب المصلحة الوطنيين المهمين. وألفت الانتباه إلى حقيقة أن أي حل يقصي الحزب الأفريقي والأحزاب البرلمانية الأخرى سوف يكون وصفة لأزمة مستقبلية وإنكاراً لإرادة الشعب كما أعرب عنها من خلال انتخابات عام ٢٠٠٨.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد موتابوبا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمدو صالحو ديالو بيريز، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في غينيا - بيساو.

السيد بيريز (غينيا - بيساو) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصاً باللغة الإنكليزية): أود أن أعرب عن عميق تقديري لإتاحة هذه الفرصة لي لأنقل إلى هذه الهيئة العليا لتحالف الدول، بالنيابة عن الحكومة المنشأة بصورة شرعية للدورة الثامنة للمجلس التشريعي، والمختارة من قبل أغلبية الشعب الغيني، الحقائقَ الراهنة في غينيا بيساو، وأن أطلب الموافقة على إصدار قرار محدد الهدف يرمي إلى تيسير عودة البلد إلى الحالة الديمقراطية الطبيعية.

كما يدرك المجلس، فقد قررت القيادة العسكرية التي نصّبت نفسها الاستيلاءَ بالقوة على رئاسة البلد، بعد أن قامت بمحاولة لاغتيال رئيس الوزراء، المرشح للرئاسة، وأودعته السجن إلى جانب رئيس الجمهورية المؤقت. وتفيد آخر الأخبار بأنهم ينوون حل جميع المؤسسات السيادية وإقامة هياكل انتقالية جديدة في البلد.

ويشكل ذلك في أي وقت وفي أي ظرف من الظروف انتهاكا صارخا للقانون، بالإضافة إلى تعارضه مع المبدأ العالمي المتعلق بإخضاع قوات الدفاع والأمن إلى نظام سياسي ديمقراطي. وبالنسبة لحالة غينيا - بيساو، فإن هذا التمرد يتسم بالخطورة بشكل خاص،كونه نتيجة لوجود نمط معروف من السلوك الذي أظهرته القوات المسلحة مرات عديدة، ولأنه يهدف إلى التعارض مع إرادة الناخبين في البلد، فيما يتعلق باختيارهم لرئيس الجمهورية الجديد، علاوةً على أنه يخفي نية غير معلنة ترمي إلى تعزيز عناصر سياسية معينة.

وعلى الرغم من عدم إعلان مسؤوليتهم الرسمية عن هذا العمل - وهو ما ينم بوضوح عن طبيعة المتورطين فيه - فإن المعروف للجميع هو أن القيادة العسكرية الحالية هي المسؤولة عنه، بل إن على رأسه على وجه التحديد، رئيس هيئة أركان القوات المسلحة، اللواء أنطونيو إندجاي. ويكمن دافع إندجاي وراء ذلك في تقويض عملية الإصلاح الجارية، وضمان تعاونه المستمر مع الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات في غينيا - بيساو. ولا يقل خطورة عن ذلك افتقار حزب المعارضة الرئيسي وزعيمه إلى السلطة الأخلاقية والسياسية، بسبب لجوئهما معاً إلى هذا التكتيك الرامي إلى تقويض النظام، ما أن تبيّن لهما العجز عن جذب أصوات الناخبين، في مسعى لفرض إرادهما على شعب غينيا - بيساو.

وأنا أقف هنا أمام المجلس، فإننا لا نزال نجهل المكان والظروف التي يستمر فيها اعتقال الرئيس المؤقت للجمهورية، جنباً إلى جنب مع رئيس الوزراء - زعيم أكبر حزب سياسي، والحاصل على نسبة ٤٩ في المائة من الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. غير أن موجة الاضطهاد والخوف التي أثارها المجلس العسكري منذ ليلة ١٢ نيسان/أبريل لا تقتصر آثارها عليهما وحدهما. فقد لجأ رئيس المحكمة العليا إلى مقر إحدى البعثات الدبلوماسية. ولا تزال أماكن وجود العديد من أعضاء الحكومة ورؤساء المؤسسات والأفراد الآخرين الذين يعارضون هذا الظلم غير مؤكدة، في حين تعرضت منازلهم للنهب من قبل عناصر مسلحة ترتدي الزي العسكري، وتعرضت أسرهم للهجوم أيضاً.

وأود لأغراض العلم، أن أقدم وصفا موجزا للحجج الرئيسية التي دفعت بها القيادة العسكرية التي نصبّت نفسها، والأحزاب السياسية التي تدعمها، وكذلك المعارضون للعملية الانتخابية التي توقفت فجأة.

فيما يتعلق بالانتخابات، فقد كانت هناك مزاعم بشأن التزوير والقول بأن العملية استبعدت عددا كبيرا من الناخبين الذين بلغوا سن ١٨ عاماً بعد التعداد الأخير. ووفقا للممارسة المتبعة في غينيا - بيساو، فقد شاركت في مراقبة الانتخابات بعثات وطنية من المجتمع المدني ومؤسسات دولية عديدة، وخصوصاً الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، فضلاً عن فريق من البرلمانيين البريطانيين. وقد أعلن الجميع أن العملية كانت حرة وشفافة ونزيهة، وأن أي عيوب شابتها لن تطعن في صحة نتائج الجولة الأولى من الانتخابات بأية حال.

وفيما يتعلق باستبعاد بعض الشباب من التصويت، ينبغي أن يرغم التزام الأطراف المعترضة بالحقيقة على الاعتراف بأهم هم الذين طالبوا بالتقيد الصارم بفترة الـ ٦٠ يوما المسموح بها لتحديد موعد الانتخابات، وكذلك الالتزام بموعد انتهاء الطعون. علاوة على ذلك، فليس ممكناً فصل مواقف الأطراف المعترضة عن البيان الذي أدلى به رئيس هيئة الأركان في اجتماع المصالحة الذي عقده الرئيس المؤقت، و قال فيه أنه يحتفظ بحقه في أن يكون الحكم في العملية الانتخابية، نظرا لعدم وجود توافق في الآراء بين المرشحين. وبعبارة أخرى، فإنه ينبغي تجاهل القرار الصادر عن لجنة الانتخابات الوطنية، والحكم الصادر من المحكمة العليا نفسها لصالح تقييم أصدره رئيس الأركان وقرار اتخذه في ذلك الشأن.

ويتعلق الاتهام الثاني الذي يثيره منفذو الانقلاب ضد الحكومة بوجود اتفاق سري يهدف - على حد قولهم - إلى تدمير القوات المسلحة لغينيا - بيساو. وذلك ادعاء سخيف، ما دام الاتفاق المزعوم هو رسالة موجهة إلى الأمين العام بان كي - مون تطلب فيها الحكومة وتبرر حاجتها إلى أن يعمد مجلس الأمن إلى إنشاء قوة حفظ سلام لغينيا - بيساو. وتؤيد تلك الرسالة رسالة أخرى موجهة إلى الأمين العام، قبل بضعة أيام من رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وطلب فيها الشيء نفسه تقريباً. فهل في وسعنا أن نأخذ على محمل الجد ادعاءً يذهب إلى القول بأن الأمم المتحدة سترسل قوات لتدمير القوات المسلحة لدولة ما؟

ومع ذلك، فإن قائمة عصيان الجيش وأفعاله غير المنضبطة إزاء النظام السياسي لهي أطول من ذلك بكثير. وأدعو المجلس إلى الإشارة إلى مذكرة قدمت بشأن هذا الموضوع. وسأقدم تلخيصاً لها هنا حتى لا نضيّع وقتا للأعضاء.

في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، غزا اللواء أنطونيو إندجاي – في استعراض للقوة وفعل واضح من عدم احترام لمؤسسات الجمهورية – مقر الأمم المتحدة في بيساو ”لتحرير“ العميد بحري بوبو نا توشتو. ثم اختطف في وقت لاحق رئيس أركان الجيش القائد جوزيه زامورا إندوتا، وسجن رئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور لعدة ساعات، لكي يمارس في وقت لاحق ضغوطاً على الحكومة ورئيس الجمهورية باكاي سانها ويرغمهما على تعيينه وزميله بوبو نا توشتو في منصبي رئيس هيئة أركان الجيش وقائد سلاح البحرية على التوالي. وقد تولى كلاهما المنصبين عن طريق الإكراه وتوجيه التهديدات إلى السلطات المدنية في البلد: رئيس مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية.

وأعدم على الفور كل من رئيس الجمهورية خوسيه برناردو فييرا، والفريق أول تاغمي نا واي، والفريق أول أنسوماني مني، والفريق أول فيريسيمو كوريا سيبارا، والعميد بحري لامين سانها، والنائب بروكينا هيلدر، والحاكم باسيرو دابو، وأعدم مؤخرا العقيد سامبا ديالو، دون إجراء تحقيق جدي معهم.

وتعرض أفراد الشرطة في بيساو للضرب بسبب تدخلهم في حادث سير تسبب فيه نجل رئيس هيئة الأركان أنطونيو إندجاي.

عشية الانتخابات الأخيرة، تعرضت الشرطة للضرب والإذلال علنا، أمام ممثلي الإعلام الوطني والأجنبي، لأنها فرّقت، بدون اللجوء إلى العنف، مظاهرةً غير مصرّح بها أمام اللجنة الانتخابية الوطنية.

عقب هذه الحادثة مع الشرطة، أمر الجنرال أنتونيو إندجاي، في استعراض واضح للقوة وبنيات غير واضحة وبدون التشاور مع الحكومة، أمر كل الشرطة بتسليم أسلحتها. وهكذا حُرِمت من أداء مهمتها في المحافظة على النظام العام في غينيا – بيساو.

فيما يتعلق بالإدارة المالية ودفع رواتب العسكريين، لم يقبل الجيش أبداً بقواعد الشفافية المطبقة أصلاً في سائر الخدمة المدنية. في ذلك الصدد، لا توجد معلومات عن العدد الحقيقي لمتلقي الرواتب وأسمائهم، و لم يتكرموا أبدا بتبرير المبالغ الضخمة التي دأبوا على سحبها من الخزينة العامة، بزعم توفير الطعام للجيش.

بخصوص تحقيق الشرطة القضائية في الاتجار بالمخدرات، كان قد اعتقل العديد من أعضاء الجيش وفي حالات كثيرة أودعوا في سجون الشرطة القضائية، لكن القادة العسكريين فرضوا فيما بعد نقلهم إلى السجون العسكرية حيث جرى إطلاق سراحهم فوراً. ولا تزال هذه القضايا معلقة.

هناك طائرات تابعة لتجار المخدرات تهبط في العديد من المدارج المرتجلة بإذن من القيادة العسكرية وفي تجاهل تام للسلطات المدنية الشرعية في غينيا – بيساو. ومؤخراً، أفادت التقارير بأن طائرة هبطت على طريق جوغودول/بامبادينكا وكانت تعول على حماية الجيش لها بموجب أوامر صادرة عن رئيس هيئة الأركان.

هذه أبعد بكثير من أن تكون المرة الأولى التي يعقد فيها هذا المجلس جلسة لمناقشة الحالة السياسية في غينيا – بيساو. ومن المهم ملاحظة أن اهتمام المجلس والتزامه، مقرونا بما اتخذه المجتمع الدولي من إجراءات، قد مكنا من إحراز تقدم ملموس في السنوات الماضية، بالرغم من الصعوبات. ليس في ميدان الحوكمة فحسب، بل أيضاً في إنشاء الهياكل الاجتماعية والسياسية القادرة على توفير الاستقرار للبلد بصورة دائمة. فرأت بعض العناصر، لا سيما قائد الجيش الحالي، في ذلك تهديداً لما تمارسه من تجاوزات

وتعسف، مما أدى بتلك العناصر إلى ارتكاب الأعمال البربرية التي تقع في غينيا - بيساو.

لذا فإن من الضرورة الملحة اتخاذ خطوات ملموسة. هناك حاجة إلى تأكيد سيادة القانون الديمقراطي في غينيا - بيساو، وذلك يتطلب لا محالة، في السياق الراهن الإصلاح الفوري والإلزامي للمتورطين في الانقلاب. كما يتطلب إعادة إطلاق برنامج إصلاح قطاع الأمن والدفاع، تحت تنسيق الأمم المتحدة، وبمشاركة شركاء غينيا - بيساو، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. كما يتطلب إعادة الهيئات الدستورية المنشأة بصورة شرعية وإكمال العملية الانتخابية لانتخاب رئيس الجمهورية.

وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بالطريقة الواضحة والمحددة وغير الملتبسة التي أدان بها المجتمع الدولي، بصوت موحد، انقلاب ١٢ نيسان/أبريل، مع التأكيد بشكل خاص على بيانات الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي وجماعة اللغة البرتغالية، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الفرانكفونية، والعديد من البلدان على المستوى الثنائي.

إننا نشهد بالأداء الاستثنائي للبعثة الأنغولية للمساعدة التقنية العسكرية في غينيا - بيساو، في إطار التعاون العسكري والتقني مع جمهورية أنغولا الشقيقة، وهو أداء حظي بالاستحسان في سائر المجتمع الغيني، ولدى السلطات العسكرية في المقام الأول. في ذلك السياق، نرحب بانفتاح الجماعة البرتغالية والجماعة الاقتصادية والاتحاد الأفريقي ورغبتها في القيام بالتنسيق، تحت مظلة الأمم المتحدة، لتوفير الوحدات التشغيلية اللازمة لاستمرار تلك البعثة وتنفيذ مذكرة التفاهم بين الجماعة البرتغالية والجماعة الاقتصادية بشأن إصلاح قطاع الدفاع والأمن.

على ضوء هذه الأحداث التي وقعت في السنوات الأخيرة، وهي أحداث شبيهة بالجحيم الذي وصفه دانتي، وقد ارتكبها العسكريون دون سواهم في غينيا، فإن الحكومة والشعب في بلدي لا يساورهما الشك بشأن طريق المضي إلى الأمام. إنني أقف أمام المجلس بالنيابة عنهما، وأطلب بشدة بنشر قوة لحفظ السلام في غينيا - بيساو يأذن بها مجلس الأمن، وتكون ولايتها واسعة تغطي فترة ممتدة من الزمن، وذلك بهدف طي الصفحة بصورة نهائية، والسماح بإقامة دولة شرعية ديمقراطية في جمهورية غينيا - بيساو.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الآن الكلمة لمعالي السيد جورج ربيلو شيكوتي، وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، الذي سيتكلم بالنيابة عن جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

السيد شيكوتي (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد نصاً باللغة الإنكليزية): يشرفني أن أخاطب هذا المجلس بالنيابة عن جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية ودولها الأعضاء، وهي أنغولا، والبرازيل، والبرتغال، وتيمور - ليشتي، والرأس الأخضر، وسان تومي وبرنسيبي، وغينيا - بيساو، وموزامبيق، مع التأييد الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل غينيا - بيساو في هذه المناقشة المهمة والجيدة التوقيت للحالة في هذا البلد.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الطارئة، كما أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على رغبتهم في تعميق النقاش بشأن الحالة الخطيرة التي يعانيها عضو في الجماعة، ألا وهو غينيا - بيساو، ذلك البلد الذي تربطه بالجماعة روابط اللغة، والذي نشترك معه في إرث تاريخي وثقافي، يدعمه تعاون متعدد الأوجه بين بلدينا.

الأسباب التي حدت بنا إلى القدوم إلى مجلس الأمن للمشاركة في هذه المناقشة تتسم بالخطورة الشديدة

لغينيا – بيساو وشعبها، وهي مهمة أيضاً بالنسبة للقارة الأفريقية وللمجتمع الدولي بأسره.

لقد قطع الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٢ نيسان/أبريل مسار أفضل فترة في التاريخ القريب لذلك البلد، فترة تميزت بالاستقرار السياسي النسبي، وبالحوكمة الجيدة وبالنمو الاقتصادي الكبير، مما كان يعد بمستقبل مشرق للبلد، كان المجتمع الدولي يشجع على السعي إليه ويكافئه، ويدل على ذلك التخفيف من عبء ديون البلد والتقييمات الإيجابية الصادرة عن المنظمات الدولية.

إن الانقلاب العسكري، الذي أدين بصورة قاطعة من قبل المجلس والأمين العام ولجنة بناء السلام وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكفونية وغيرها من المنظمات الوطنية والدولية، ينطوي على خطورة غير عادية لأنه وقع في وسط العملية الانتخابية، الأمر الذي ينطوي على ازدراء تام للإرادة الديمقراطية لشعب غينيا – بيساو ولسيادته. وبالتالي، فقد انتهك هذا الانقلاب العسكري كل مبادئ الحياة الديمقراطية ويشكل أكبر انتهاك للمادة ٢٥ من ميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم السديد. وهو يضع القائمين به ومن تورط فيه تحت طائلة الإدانة السياسية والعقوبات والملاحقة القضائية.

وتاريخ غينيا – بيساو حافل بالمآسي، إذ وقعت خلاله انقلابات عديدة في السنوات الأخيرة راح ضحيتها رئيس ومرشح رئاسي وثلاثة رؤساء للأركان والعديد من المسؤولين العسكريين والمدنيين الآخرين. وفي ظل تلك الأوضاع، وتعبيراً عن القلق البالغ، اتفقت الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، خلال اجتماع قمة لرؤساء الدول عقد في لواندا في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، وبعد مشاورات مكثفة مع الشركاء من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على خريطة طريق لتنفيذ برنامج إصلاح قطاع الدفاع والأمن.

وقد ظل تضامن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية مع غينيا – بيساو قائماً وفعالاً. ومن خلال برامج إنمائية مختلفة، قدمت البرتغال والبرازيل الدعم لذلك البلد حفاظاً على استمرار الخدمات الاجتماعية والإنعاش الاقتصادي. وفي إطار تلك المساعدة أيضاً، وقعت حكومتا أنغولا وغينيا – بيساو في عام ٢٠١٠ اتفاقاً للتعاون الثنائي تضمن برنامجاً لتقديم مساعدة مالية لميزانية غينيا – بيساو واتفاقاً للتعاون العسكري – الفني لدعم إصلاح قطاع الدفاع والأمن في ذلك البلد.

وأنغولا، شأنها شأن كل الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والمجتمع الدولي، تود أن ترى غينيا – بيساو تعزز السلام والاستقرار والتنمية. ولهذا، انضممنا إلى الجهود المتضافرة للجميع، اقتناعاً منا بأن الأعمال المتضافرة على أساس مستمر ومن خلال الأفكار هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من مساعدة شعب غينيا – بيساو الشقيق للتغلب على الأزمة الراهنة، مثلما حدث في السابق. وفي هذا الصدد، فإن أنغولا، بصفتها رئيس جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، تجري مشاورات مفتوحة مع مختلف الشركاء الدوليين، كالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي تترأس مجلسه للسلم والأمن، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغية إيجاد حل دائم لغينيا – بيساو.

إن غينيا – بيساو تعاني من مشاكل عميقة الجذور تؤثر على قطاع كبير من طبقتها السياسية والعسكرية. فازدياد الاتجار بالمخدرات في البلد قد يؤثر لا على الدول المجاورة فحسب، بل على المنطقة برمتها، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب على الاستقرار والأمن الإقليميين.

وعدم الاستقرار الذي تواجهه غينيا - بيساو في الوقت الحالي، وتعاقبت خلاله الانقلابات العسكرية، والذي لا يؤثر على المؤسسات فحسب، وبل وعلى الطبقة السياسية في البلد برمته، إنما هو نتيجة للإفلات من العقاب السائد منذ فترة طويلة إلى جانب غياب المؤسسات الفعالة، لا سيما النظام القضائي، بسبب تدخل السلطات العسكرية في الحياة العامة. وهذا يجعل من البلد رهينة في أيدي القوة العسكرية. كما أنه نتيجة لازدياد الاتجار بالمخدرات، مما يحمل بين طياته خطر تحويل البلد إلى بؤرة للاتجار الدولي بالمخدرات.

ولذلك، تحتاج غينيا - بيساو إلى مساعدة ملائمة بمعاونة المجلس ولجنة بناء السلام والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا و جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجهات الفاعلة الأخرى، بغية إيجاد حل دائم للبلد. وندعو مجلس الأمن إلى النظر في اتخاذ تدابير ملائمة بغرض استعادة النظام الدستوري وكفالة الإفراج غير المشروط عن القادة المعتقلين وإنشاء قوة لحفظ السلام لتحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو، والانتهاء من العملية الانتخابية، وإيجاد نظام للعقوبات على المخالفات للتدابير المعتمدة.

إن الوقت هو العامل الأساسي لتنفيذ تلك التدابير ومساعدة شعب غينيا - بيساو. ولا يسعنا أن ننتظر وأن نترك شعب غينيا - بيساو يعاني تحت وطأة السلطة العسكرية باستمرار. والتحدي الماثل أمام المجتمع الدولي من الخطورة بمكان، فإن أخفقنا في إيجاد حلول مناسبة في الوقت المناسب، رغم كل الجهود، سنكون قد تركنا الشعب مرة أخرى لأهواء العسكر، مثلما كان يحدث في الماضي.

وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية تؤكد مجدداً على القرارات التي توصلت إليها في الاجتماع الثامن لمجلسها الوزاري، المعقود في لشبونة في ١٤ نيسان/أبريل، وجميع القرارات الصادرة عن مختلف الهيئات مؤخراً، وخاصة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس الأمن، الذي طالب في ١٣ نيسان/أبريل بعودة النظام الدستوري في غينيا - بيساو.

إننا نشجع مجلس الأمن على ألا يدخر جهداً لدعم كل التدابير التي يمكن اتخاذها بصورة جماعية من أجل مساعدة جمهورية غينيا - بيساو على الخروج من هذه الأزمة التي سببتها طبقة العسكر، والتي جلبت مشاكل بالغة الصعوبة.

وإنني أقدر الانتباه الذي نلته والفرصة التي سنحت لي لنقل تلك الأفكار إلى المجلس نيابة عن جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة تحت رئاستكم، سيدي، أود أن أنقل لكم خالص تهنئة وفدي على انتخابكم لرئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل.

يشرفني، بالنيابة عن فخامة السيد الحسن واتارا، رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن أعرب عن امتنان رؤساء الدول الـ ١٥ في الجماعة لمجلس الأمن لتداوله اليوم حول مسألة غينيا - بيساو الخطيرة والمثيرة للقلق، بعد أيام فقط من مناقشة الحالة في مالي في هذه القاعة.

كما يعرب رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن امتنانه للأمين العام لحرصه الثابت على مصير غرب أفريقيا وقلقه حياله وللدعم الذي يقدمه بلا توان لجهود المنطقة لاستتباب السلام وتحقيق استقرار البيئة الأمنية هناك.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الطريقة القديرة التي تترأسون بها جلسة اليوم. كما أود أن أنوه بمن تكلموا قبلي، ولا سيما السيد جوزيف موتابوبا، رئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، لعرضه الشامل بشأن الحالة في غينيا - بيساو.

على مدى العقدين الماضيين، أدت الجهود التي بذلها زعماء دول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية إلى الترسيخ التدريجي للثقافة الديمقراطية وتوطيد الاستقرار وأسفرت، نتيجة لذلك، عن نمو اقتصادي مطرد وعن آفاق مشرقة للمنطقة دون الإقليمية. غير أن الجماعة الاقتصادية تعي تماما الطابع الهش والقابل للانتكاس للحالة. وللأسف، فإن التطورات الجارية في مالي وغينيا - بيساو تؤكد أسوأ مخاوفنا.

وتجدر الإشارة إلى أن الناخبين في غينيا - بيساو ذهبوا إلى صناديق الاقتراع في ١٨ آذار/مارس لاختيار خليفة للرئيس مالام باكاي سانها الذي توفي في ٩ كانون الثاني/يناير. وشهدت الفترة التي أعقبت الجولة الأولى غير الحاسمة من الانتخابات توترات متزايدة اتسمت بشكل ملحوظ بالعوامل التالية: قرار خمسة من المرشحين بقيادة السيد كومبا يالا، زعيم حزب التجديد الاجتماعي والمرشح الذي حل ثانيا، مقاطعة جولة الإعادة؛ وتعطل مؤسسات الدولة في خضم مشاعر الحقد في صفوف الطبقة السياسية؛ والخوف بين أفراد شريحة من الطبقة السياسية على سلامتهم والخوف من تدخل عسكري محتمل؛ وتزايد الشك والعداء بين الجيش الغيني والبعثة الأنغولية للمساعدة الفنية والعسكرية في غينيا - بيساو.

وعلى ضوء هذه الخلفية، أوفد الرئيس واتارا رئيس جمهورية كوت ديفوار، بصفته رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بعثة تابعة للجماعة إلى غينيا - بيساو في ٣١ آذار/مارس. وكان الهدف من إيفاد البعثة، التي قادها رئيس مفوضية الجماعة وضمت ممثلين للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، هو تهدئة الحالة وإقناع المرشحين الخمسة بعدم مقاطعة انتخابات الإعادة وتقييم دور البعثة الأنغولية في تطور الحالة وتقديم ما يلزم من توصيات إلى الهيئة.

وقدمت البعثة تقريرها خلال دورة استثنائية للهيئة في ٢ نيسان/أبريل. وعينت الهيئة، بعد أن اقتنعت بخطورة المسألة، فخامة السيد ألفا كوندي، رئيس غينيا، وسيطا في الأزمة وحذرت الجيش مجددا لكي يقاوم أي إغراءات لتعطيل العملية الانتخابية. وعلاوة على ذلك، عقد رئيس الهيئة دورة استثنائية لمجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية في ١٢ نيسان/أبريل لمناقشة الحالة، وكذلك الأزمة الدستورية المثيرة للقلق والحالة الأمنية في شمال مالي.

ومن بين القرارات ذات الصلة التي اتخذت في تلك الدورة، دعوة مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية مرشحي المعارضة إلى عدم مقاطعة انتخابات الإعادة وتحذيره للجيش من التدخل في العملية الانتخابية وقراره بطلب انسحاب البعثة الأنغولية من بيساو في غضون شهرين، على أن تحل محلها قوة تابعة للجماعة. وللأسف، لم تصغ المعارضة ولا جيش غينيا - بيساو إلى نصيحة الجماعة. وفي ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وبينما كان اجتماع مجلس الوساطة والأمن قد شارف على الانتهاء، بدأ جيش غينيا - بيساو عمليات لم تلبث أن تطورت إلى انقلاب.

واعتقل الجيش شخصيات سياسية رئيسية، بما في ذلك رئيس الوزراء ومتصدر السباق الانتخابي، السيد كارلوس غوميز جونيور، والرئيس المؤقت، السيد رايموندو بيريرا. وفرض الجيش سيطرته على مؤسسات الدولة وأعلن أن القيادة العسكرية هي الهيئة الحاكمة. وأدان رئيس مجلس

الوساطة والأمن الانقلاب فورا، في حين أصدر رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية بيانا في اليوم نفسه، أكد فيه مجددا إدانة المجلس للانقلاب وطالب بالتخلي عن السلطة فورا للسلطات الشرعية.

ويوم الاثنين الماضي فحسب، ١٦ نيسان/أبريل، أوفد رئيس الهيئة بعثة ثانية تابعة للجماعة الاقتصادية إلى غينيا – بيساو حيث عقد الوفد مناقشات مكثفة مع المجلس العسكري؛ والحزب الحاكم، الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر؛ ومرشحي المعارضة الخمسة؛ وسفراء الجماعة وممثلي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في بيساو. وخلال المداولات مع مختلف أصحاب المصلحة، أثيرت المسائل والشواغل التالية:

أولا، منذ الاستقلال، تطورت الطبقة السياسية والمؤسسات الديمقراطية في غينيا – بيساو في ظل حالة مستمرة من عدم الاستقرار السياسي لدرجة أن أي رئيس منتخب لم يخدم فترة ولاية كاملة في البلد.

ثانيا، مؤسسات الحكم في غينيا – بيساو لا تؤدي وظيفتها في كثير من الأحيان، مما أدى إلى شلل دائم في الحكومة. وكان هذا هو الحال بصفة خاصة في الفترة السابقة على الانتخابات الأخيرة. كما أن الفساد والاتجار بالمخدرات تخللا نسيج الحياة السياسية والمؤسسة العسكرية.

ثالثا، يتطلب عكس هذا الاتجاه اتباع نهج متطور جدا يجمع بين تسريع برنامج إصلاح قطاعي الدفاع والأمن الذي وضعته الجماعة الاقتصادية والإصلاح الدستوري والانتخابي وإجراء إصلاحات اقتصادية عميقة للقضاء على الفساد وبذل جهود واعية وحازمة لاستئصال شأفة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإفلات من العقاب.

رابعا، استنادا إلى بيان المجلس العسكري وتصريحات بعض المحاورين الرئيسيين، فإن الحشد العسكري لأنغولا في غينيا – بيساو من خلال البعثة الأنغولية كان بمثابة السبب المباشر للانقلاب. ففي الفترة التي أعقبت انتخابات ١٨ آذار/مارس مباشرة، ارتفعت حدة التوتر بشكل كبير بين القوتين حيث اتهم رئيس أركان دفاع غينيا – بيساو البعثة بأنها تقوم سرا بتعزيز قوامها وبتخزين أسلحة قتالية، وهو ما قال إنه يتعارض مع الاتفاق الثنائي الذي نشرت أنغولا البعثة بموجبه. وأصدر أمرا للبعثة بالانسحاب في غضون ٤٨ ساعة.

خامسا، خلال الاجتماع مع القيادة العسكرية، قدم المتحدث باسم المجلس العسكري رسالة يُزعم أن رئيس الوزراء قد وقع عليها بناء على تعليمات من أنغولا. وتطلب الرسالة الموجهة إلى الأمين العام الإذن لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وحلفائها بنشر بعثة لإنفاذ السلام في غينيا – بيساو. وقال المتحدث إن جيش بيساو تصرف لإجهاض هذا الاحتمال وإنشاء قوة مضادة في البلد. وهدد المجلس العسكري بالدخول في مواجهة مع البعثة الأنغولية إذا لم تنسحب في غضون ٤٨ ساعة.

سادسا، أدت الهواجس الناتجة عن خطر حدوث تدخل بقيادة أنغولا والمواجهة المحتملة بين البعثة الأنغولية وجيش غينيا – بيساو إلى مشاعر خوف حادة ونزوح جماعي للسكان من العاصمة باتجاه السنغال وغيرها من البلدان المجاورة.

سابعا، أصبحت بيساو وغيرها من المدن محرومة من الضروريات الأساسية والخدمات المصرفية، فيما بدأت الأعمال التجارية في إغلاق أبوابها.

وقد تمكنت بعثة الجماعة الاقتصادية من الحصول على تعهد من القيادة العسكرية باستعادة النظام الدستوري فورا. وطلب المجلس العسكري من الجماعة المساعدة في وضع طرائق للانتقال، وهو الأمر الذي يتولاه الوسيط حاليا.

وعلاوة على ذلك، طالبت الجماعة بالإفراج الفوري عن رئيس الوزراء والرئيس المؤقت وغيرهم من المعتقلين السياسيين.

إن الحالة في غينيا – بيساو خطيرة ومعقدة. وهي تهدد بتقويض التقدم المحرز في المنطقة دون الإقليمية على مدى السنوات القليلة الماضية. كما أنها تهدد السلام والأمن الدوليين. وقد حان الوقت الآن لاتخاذ تدابير عاجلة ومناسبة لنزع فتيل هذه القنبلة الموقوتة. والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تعتزم، بعد استعراض دقيق للحالة، نشر وحدة عسكرية فورا بموجب مبدأ التفويض الذي أقرته الأمم المتحدة.

ستكفل بعثة الجماعة حماية المؤسسات والشخصيات الكبيرة، فضلاً عن عملية الانتقال والعملية الانتخابية المخطط لهما. وعلى المدى المتوسط، ستكفل البعثة حماية الشهود خلال التحقيق عن وقائع الإفلات من العقاب وبدء تنفيذ برنامج إصلاح قطاع الدفاع والأمن.

سيدعو رئيس سلطة الجماعة الاقتصادية إلى عقد قمة استثنائية في أبيدجان بعد أسبوع من الآن، في يوم الخميس ٢٦ نيسان/أبريل، لمواصلة النظر في الحالة في غينيا – بيساو، مع التركيز على إعادة النظام الدستوري ونشر قوات الجماعة. كما يزمع رئيس السلطة إرسال وفد رفيع المستوى من الجماعة إلى بيساو يوم الاثنين ٢٣ نيسان/أبريل بغرض إشراك جميع أصحاب المصلحة في العملية الانتقالية.

وستعمل الجماعة، في اضطلاعها بتلك المهام، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية وبعض الشركاء الآخرين، الذين سيعزز دعمهم تعزيزاً كبيراً الجهودَ الرامية إلى إعادة إرساء سيادة القانون والمحافظة على السلام والأمن في غينيا – بيساو.

تطلب الجماعة من المجلس أن يدعم تلك المبادرات التي تسعى إلى الإسهام في السلم والأمن الدوليين وفقاً للأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة فيوتي.

السيدة فيوتي (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لأقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بصفتي رئيسة لتشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام. أود أن أرحب ترحيباً حاراً بوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، معالي السيد محمدو صالحو دجالو بيريس، ووزير خارجية البرتغال، معالي السيد باولو بورتاس، ووزير العلاقات الخارجية في أنغولا، ورئيس جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، معالي السيد جورج ربيلو شيكوتي. وأرحب أيضاً بالسفير يوسفو بامبا، الممثل الدائم لكوت ديفوار ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جوزيف متابوبا، على إحاطته الإعلامية.

من المؤسف أشد الأسف أن يتعين علي، بعد عشرين يوماً من تقديمي إحاطة إعلامية إلى المجلس (انظر S/PV.6743) عن التقدم الذي أحرزته غينيا – بيساو في تنفيذ أولويات بناء السلام، أن أقف هنا لأقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس عن عملية الاستيلاء بالقوة على السلطة من الحكومة الشرعية التي وقعت في ١٢ نيسان/أبريل. ولن أتوقف في تفاصيل التطورات الأخيرة للعملية الانتخابية والانقلاب، إذ إن المتكلمين السابقين قد عرضوا ذلك عرضاً وافياً.

أدانت تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام بأقوى العبارات عملية الاستيلاء بالقوة على السلطة في غينيا – بيساو والاعتقال التعسفي للرئيس المؤقت ورئيس الوزراء وكبار المسؤولين الآخرين. علاوة على ذلك، دعت

التشكيلة جميع الأحزاب إلى معارضة أي محاولة ترمي إلى تغيير الحكومة بوسائل غير دستورية. لقد شجعنا حكومة غينيا - بيساو وجميع أصحاب المصلحة على مواصلة العمل معاً في متابعة الحوار السياسي بهدف المحافظة على الاستقرار في البلد وتعزيز المصالحة الوطنية.

يتطلب حل الأزمة الراهنة إطلاق سراح جميع المسؤولين الذين يعتقلهم الجيش حالياً، وعودة القوات المسلحة إلى ثكناها واستئناف العملية الانتخابية.

ونرحب بانخراط المنظمات الإقليمية والدولية والشركاء الدوليين الرئيسيين، لا سيما جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي. يجب أن نواصل دعم جهودهم الرامية إلى إعادة النظام الدستوري بدون إبطاء وإيجاد حل دائم وسلمي للأزمة السياسية الحالية في غينيا - بيساو.

ليست هذه المرةَ الأولى التي ينهار فيها النظام الدستوري في غينيا - بيساو. فالتاريخ القريب للبلد قد شهد للأسف حالات من الاضطرابات والأزمات. بيد أن انقلاب ١٢ نيسان/أبريل يبعث على الأسف بشكل خاص لأنه جاء في لحظة تشهد إحراز تقدم نحو إقامة مجتمع أكثر استقراراً وازدهاراً في غينيا - بيساو.

كانت الحكومة والشعب في غينيا - بيساو يعملان على تنفيذ إصلاحات تهدف إلى توجيه البلد في الاتجاه الصحيح. فقد أسفر الاستقرار السياسي وتحسين الحوكمة والإصلاحات الإدارية عن انتعاش اقتصادي وإحياء الثقة في البلد في نفوس أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الأجانب.

لقد جلب الاستقرار العديد من المكاسب لغينيا - بيساو، ومكّنها من الانتقال من حالة الفوضى المالية إلى وضع أكثر استقراراً، وذلك بفضل زيادة الرقابة على الإنفاق العام، وزيادة عائدات الضرائب، والخفض الكبير في الدين العام. نتيجة لهذا التقدم، تمكّنت حكومة غينيا - بيساو من تحقيق الانتظام في دفع الرواتب، وهو عنصر لطالما كان في الماضي يثير الاستياء ويؤدي إلى عدم الاستقرار.

فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، اعتمدت غينيا - بيساو الصكوك القانونية اللازمة وبذلت جهوداً لإقامة صندوق خاص للتقاعد من أجل تسريح وإعادة إدماج جزء من عناصر الجيش والشرطة الحاليين في الحياة المدنية تمهيداً للطريق لتصبح القوات المسلحة أكثر مهنية.

كما أُحرِز تقدم في مكافحة الاتجار بالمخدرات. فقد اعتمدت حكومة غينيا - بيساو خطة عملية لمكافحة الاتجار بالمخدرات وأنشأت وحدة للجريمة العابرة للحدود الوطنية في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا. والعودة الفورية إلى النظام الدستوري ضرورية للسماح لتلك العمليات بالمضي قدماً. وسوف تترتب عواقب وخيمة إن لم يجرِ تصحيح الحالة الراهنة. سيضعف الانقلاب العسكري بالتأكيد الثقة ودعم المانحين، وبالتالي سيقوض جهود التصدي لإصلاح قطاع الأمن ومكافحة الاتجار بالمخدرات.

يجب على المجتمع الدولي أن يعمل بصورة عاجلة لتفادي استمرار السيناريو الحالي. من المهم جداً حماية المكاسب الاجتماعية - الاقتصادية التي حققها البلد بصعوبة من خلال الاستقرار في الماضي القريب، وتوظيف تلك المكاسب في ظل بيئة تحترم سيادة القانون والديمقراطية. يجب على المجلس والمجتمع الدولي بأسره أن يتخذ إجراءات حازمة لمساعدة غينيا - بيساو في الانعتاق، مرة واحدة وإلى الأبد، من دائرة العنف والانقلابات والإفلات من العقاب وعدم الاستقرار التي ابتلي بها البلد زمناً طويلاً.

أعطي الكلمة الآن لمن يرغبون في الإدلاء ببيانات من أعضاء المجلس.

السيد بورتاس (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس، على دعوتكم السريعة لعقد هذه الجلسة المهمة.

(تكلم بالإسبانية، وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية)

نقدر تقديراً عميقاً حضور الوزير بيريس في المجلس ممثلاً للحكومة الشرعية والمنتخبة ديمقراطياً في غينيا - بيساو. كما أرحب بالبيانات ذات الصلة التي أدلى بها كل من الوزير شيكوتي، بصفته رئيساً لجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية؛ والسفيرة فيوتي ممثلة البرازيل، بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو بلجنة بناء السلام؛ والممثل الدائم لكوت ديفوار، بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والممثل الخاص للأمين العام لغينيا - بيساو، الذي يؤدي دوراً مهماً في ذلك البلد.

(تكلم بالإنكليزية)

لنكن واضحين. قبل شهر، كانت غينيا - بيساو على طريق إكمال إنشاء أول مجلس تشريعي كامل الديمقراطية لأول مرة خلال عقود. في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، التي حظيت باعتراف دولي بأنها كانت منظمة وشفافة وحرة، نال رئيس الوزراء كارلو غوميز جونيور ٤٩ في المائة من الأصوات؛ وكان من المزمع إجراء جولة ثانية. أما اليوم، فهو معتقلٌ اعتقالاً غير قانوني، شأنه شأن الرئيس المؤقت. وألغيت العملية الانتخابية بصورة عنيفة؛ وجرى الاستيلاء على الحكومة بالقوة. والوزراء مختبئون وعائلاتهم مهددة. وتعرض مترل زميلنا السيد جالو للنهب. واعتقل الصحفيون وضربوا. وتجري عمليات نهب يقوم بها بعض العسكريين.

ولولا الرسالة الواضحة والموحدة التي بعث بها المجتمع الدولي، لكان الرئيس المؤقت ورئيس الوزراء وغيرهما من كبار المسؤولين ربما في عداد الموتى الآن، ولما كان هناك من أمل في إعادة الحريات الأساسية.

لقد تكلم المجتمع الدولي بصوت واحد. وأدان الأمين العام، ومجلس الأمن، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والاتحاد الأوروبي وآخرون عديدون دون تحفّظ، استيلاء بعض عناصر القوات المسلحة لغينيا - بيساو على السلطة. وبعد ساعات قليلة من الانقلاب العسكري، حدد مجلس الأمن ثلاثة شروط غير قابلة للتفاوض: الإفراج فورا عن الرئيس المؤقت، ورئيس مجلس الوزراء وجميع كبار المسؤولين المحتجزين بصورة غير شرعية، واستعادة الحكم الدستوري والحكومة الشرعية بصورة كاملة وعلى الفور، وإكمال العملية الانتخابية.

ولا يمكن سير الأمور على النحو المعتاد بشأن غينيا - بيساو. فقد حان الوقت لوضع حد لما يحدث. لقد آن الأوان لكي نقول لا - لإعلاء الأسلحة على أصوات الناخبين. ويجب أن نؤيد تأييدا كاملاً مبدأ عدم التسامح مطلقا فيما يتعلق بالوصول إلى السلطة بطرق غير دستورية الذي أعلنه الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتأييد من جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وخلافاً لذلك، فما هي الرسالة التي علينا أن ننقلها إلى شعب غينيا - بيساو والمنطقة بأسرها؟

إن لهذه الأزمة آثارا على نطاق أوسع وذات صلة وثيقة للغاية بتنامي عدم استقرار الحالة على نحو خطير في غرب أفريقيا. وتشمل التهديدات، التي ترتبط ببعضها، زيادة الانتشار والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، وزيادة التهديد الذي تشكله الصيغة المغاربية لتنظيم القاعدة، جنباً إلى جنب مع المؤشرات على وجود مشاكل داخلية خطيرة في بلدان أخرى في المنطقة. ومن الواضح أن السلام

والاستقرار في المنطقة باتا في خطر. ولا تشكل جميع هذه التهديدات معضلة داخلية تقتصر على غينيا - بيساو وحدها، إنما هي تحد للاستقرار الإقليمي برمته. وإذا لم نتخذ الإجراءات الفعالة، فسوف يتحول هذا التهديد إلى معضلة للأمن الدولي.

ويكمن ما هو على المحك في غينيا - بيساو في الاختيار بين دولة تقوم على حكم دستوري أو دولة فاشلة تقوم على أساس قوة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ولا تقع المسؤولية عن هذه الحلقة المفرغة من الاتجار، وعدم الاستقرار والعنف على عاتق شعب غينيا - بيساو الذي صوّت قبل أربعة أسابيع فقط. وأذكر أننا شهدنا منذ عام ١٩٩٨ اندلاع حرب وتعاقب أربعة انقلابات عسكرية، وقتل رئيس وأربعة من أعضاء هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة، بالإضافة إلى اغتيال عدد من المسؤولين الكبار الآخرين. هذا يكفي، وليس بوسعنا القبول بأن يكون القتل والانقلابات العسكرية وسيلة لحل المشاكل السياسية.

وتُعزى المسؤولية عن هذه الأعمال إلى بعض عناصر القوات المسلحة، وعدد قليل من الساسة الذين يواصلون تأجيج حالة عدم الاستقرار من أجل الوصول إلى السلطة السياسية التي عجزوا عن الوصول إليها عبر الانتخابات بوسائل غير مشروعة، بالإضافة إلى جني الأرباح الاقتصادية الناشئة عن الاتجار غير المشروع، وخصوصاً بالمخدرات.

ويتطلع شعب غينيا - بيساو، كما هو الحال في أي مكان آخر من العالم، إلى التغلب على الظلم والفقر، وإلى العيش في سلام وكرامة ورخاء، وإلى أن تتولى زمام أمره حكومة شرعية وديمقراطية.

ومن واجب المجتمع الدولي اغتنام هذه اللحظة الحاسمة في تاريخ غينيا - بيساو بوصفها فرصة لوضع حد لدوامة العنف والإخلال بالنظام الدستوري، والمضي قدما على نحو فعال بعملية إصلاح القطاع الأمني. لا يمكننا أن نفوت هذه الفرصة. فالتنازل أو المساومة في هذا السياق، والقبول بأي شيء دون الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري والسلطات الشرعية - بما في ذلك استعادة الرئيس المؤقت ورئيس الوزراء بطبيعة الحال - فضلا عن إكمال العملية الانتخابية، سيبعث برسالة رهيبة ويرسي سابقة خطيرة. ولا توجد سلطات انتقالية، بل إن هناك سلطات ديمقراطية وشرعية فحسب.

وينبغي لنا الأخذ باثنتين من بين الوسائل التي يتيحها لنا ميثاق الأمم المتحدة والممارسة المتبعة، وهما، التدابير التقييدية وإنشاء بعثة لتحقيق الاستقرار بتفويض من الأمم المتحدة.

ويجب ألا يمر الاستيلاء غير المشروع على السلطة دون عقاب. وعليه، ينبغي أن يستهدف المسؤولون عن الانقلاب وأولئك الذين يؤيدونه سياسيا باتخاذ التدابير التقييدية بشأنهم، وعلى وجه التحديد: حظر منحهم التأشيرات وتجميد أصولهم. وعلى الرغم من ذلك، فنحن نميز بين أولئك الذين يصرون على ارتكاب الأفعال غير المشروعة والذين يكفون عنها.

ويعرب الاتحاد الأوروبي - بالإضافة إلى تعليق تعاونه مع غينيا - بيساو - عن استعداده للمضي قدما في فرض جزاءات على الأفراد الذين يواصلون عرقلة السلام والأمن وسير المؤسسات الدستورية بطريقة عادية. وندعو المجلس إلى النظر في اتخاذ تدابير هادفة مماثلة.

ونرى أيضا أن على المجلس أن يتحمل مسؤوليته، وأن ينظر بجدية في الدعوة التي وجهتها الحكومة الشرعية في غينيا - بيساو بشأن إنشاء بعثة متعددة الأطراف لتحقيق الاستقرار بتفويض من الأمم المتحدة، بما في ذلك وحدات من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأفريقي،

فضلاً عن بذل جهود مشتركة وشاملة تهدف إلى معالجة المشاكل الجذرية في غينيا - بيساو.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالبرتغالية، إذ أود أن يكون كلامي مفهوما بشكل واضح في بيساو.

(تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية)

لقد توّحد موقف المجتمع الدولي إزاء الحالة في غينيا - بيساو، وهو يتكلم بصوت واحد ويدين بشدة الانقلاب الذي نفذه بعض الأفراد العسكريين.

ويقوم الحل لهذه الأزمة على إطلاق سراح جميع المسؤولين المحتجزين بصورة غير شرعية - دون قيد أو شرط - وإعادة إرساء النظام الدستوري، وإكمال العملية الانتخابية التي تم الاعتراف بكونها حرة وشفافة على نطاق دولي. وسيخضع الذين يصرون على اتخاذ إجراءات غير دستورية، وأولئك الذين يؤيدونهم بنشاط لتدابير تقييدية وينبغي مساءلتهم. وينبغي لهم إعادة التفكير في أفعالهم.

يؤيد المجتمع الدولي، والبرتغال على وجه الخصوص، شعب غينيا - بيساو وحكومته الشرعية في السعي إلى إيجاد حل لهذه الأزمة على نحو يسمح للبلد بمتابعة السير على الطريق المؤدي إلى السلام والعدالة والتنمية في نهاية المطاف. وكما نقول في بيساو: نحن معا.

وكما نقول في الأمم المتحدة، فلنعمل معا.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة التي تتيح لنا، بحكم المجموعة الكبيرة من الشخصيات المرموقة المشاركة فيها، فرصة هامة للنظر في الحالة الخطيرة السائدة في غينيا - بيساو نتيجة للانقلاب التي وقع في ١٢ نيسان/أبريل. وبالتالي، أود أن أرحب بحضور وزراء الخارجية في أنغولا وغينيا - بيساو والبرتغال، هنا في نيويورك، فضلا عن الممثلين الدائمين للبرازيل وكوت ديفوار، على بيانيهما. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام في غينيا - بيساو على إحاطته الإعلامية.

كما قال وفد بلدي أمام المجلس في ١٣ نيسان/أبريل، ترفض توغو اللجوء إلى القوة كوسيلة لحل المشاكل السياسية، ولا سيما كوسيلة للاستيلاء على السلطة. والواقع أن الانقلاب الذي وقع في غينيا - بيساو، الذي يعتبره مقترفوه حلا، ينطوي في حد ذاته على إمكانية تقويض النظام الذي يدعي الانقلاب تثبيته. وهو لا يشكل انتهاكا للنظام الدستوري والتعبير الديمقراطي الحر فحسب، بل أيضا مصدرا لاستمرار عدم الاستقرار.

إن رفضنا لانقلاب ١٢ نيسان/أبريل، على نحو يتماشى مع موقف الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلا عن غيرهما من المنظمات الدولية الأخرى، يستند إلى المشاكل التي يسببها لشعب غينيا - بيساو، وإلى ما نشعر به من قلق مبرر وصادق إزاء آثاره على البلد، الذي كانت لديه إمكانات واعدة على الرغم من ذلك، بالنظر إلى ما أحرز من تقدم في السنوات الأخيرة في إطار بناء السلام والاستقرار. وقد تسنى إحراز ذلك التقدم بفضل التزام الطبقة السياسية باحترام القواعد التوافقية الأساسية بغية المضي قدما، وبفضل دعم المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، فضلا عن العديد من الشركاء الثنائيين، الذين شكلت تعبئتهم من أجل مساعدة البلد دليلا واضحا على اهتمامهم برفاهية شعب غينيا - بيساو.

لا يمكن إنكار العمل الجبار الذي قام به مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في مجال

بناء السلام في ذلك البلد، في إطار دوره باعتباره منسق المساعدة في مجال الشراكات. كما قدم الدعم لكفالة السير السلس للعملية الانتخابية، التي من المؤسف أنها توقّفت بشكل مفاجئ.

وباتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٠٣٠ (٢٠١١)، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الذي مدد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، أرسل إشارة قوية إلى مواطني غينيا - بيساو من خلال دعم جهودهم والتركيز على التحديات التي ينبغي مواجهتها. وقد أعرب المجلس مرارا عن قلقه إزاء مختلف التهديدات التي تواجه السير العادي للتنمية في البلد. وحث بصورة منتظمة جميع القادة السياسيين على إبداء الاعتدال، وحض الجيش على تفادي التدخل في الحياة السياسية. ولذلك، أدان بصورة مستصوبة هذا الانقلاب الذي تكرر لمرات لا تعد ولا تحصى.

غير أن أحداث ١٢ نيسان/أبريل، علاوة على رفض المجتمع الدولي لها على نحو عام ومشروع، تعيد إلى الواجهة، بالنسبة لشركاء غينيا - بيساو، مسألة التدخل المتواصل للجيش في الحياة السياسية في البلد. وذلك عائق خطير لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها. فالشعب الذي يعيش في خوف مستمر من عدم الاستقرار لا يمكن أن يعبر عن أوجه اندفاعه الخلاقة من أجل التنمية.

والحالة في غينيا - بيساو تثير قلقنا لأنها تشكل تهديدا حقيقيا لمستقبل البلد، يمكن أن يقوض التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في مجالات من الأهمية بمكان مواصلة الإصلاح فيها بغية تفادي السقوط القهقرى في الفوضى. وتتعلق تلك الإصلاحات على نحو خاص بإصلاح الجيش وقطاع الأمن، ومكافحة المخدرات والجريمة العابرة للحدود، لا سيما من خلال مبادرة ساحل غرب أفريقيا، وإنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، بدعم من الأمم المتحدة، لصندوق استئماني خاص بالجيش.

إن بلدي، الذي يشارك بفعالية في السعي إلى إيجاد حل ضمن الإطار الإقليمي، يرحب بمبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بإيفاد قوة لتثبيت الاستقرار في غينيا - بيساو. ويرحب باستعداد المجلس العسكري الحاكم للعودة بسرعة إلى النظام الدستوري. غير أن الانقلاب، الذي وقع بعد الانقلاب في مالي مباشرة، حدث آخر يزيد من تقويض الحالة المتردية في غرب أفريقيا. والأدهى من ذلك هو أن الانقلاب لا يؤدي سوى إلى زيادة قائمة الآفات التي تواجهها المنطقة أصلا، لسوء الطالع، وهي الاتجار بالأسلحة والمخدرات وحركتها، والجريمة المنظمة، وأنشطة الجماعات الإسلامية المتطرفة، والقرصنة في خليج غينيا، والأزمة الإنسانية، وتدفقات آلاف اللاجئين، فضلا عن التوجهات الانفصالية.

وبالنظر إلى تلك الصورة القاتمة للغاية، يحمل مجلس الأمن مسؤولية كبيرة، لأن هناك حاجة لإيجاد أفضل نهج لكفالة ألا يكون أي انقلاب الانقلاب ما قبل الأخير. ونعتقد أنه يجب على مجلس الأمن أن يحافظ على موقف حازم إزاء التجاوزات العسكرية التي واجهها المؤسسات بصورة مستمرة، لا سيما في أفريقيا. ويجب علينا أن نبذل كل ما بوسعنا من جهد لنكفل أن ما أحرز من تقدم صوب الديمقراطية وما قام به المجتمع الدولي من استثمارات كبيرة في بلدان مثل غينيا - بيساو، سيؤتي ثماره وسيسهم في تفادي تسبب معاناة السكان الآمنين على نحو لا داعي له جراء الانقلابات. وبتلك الطريقة فقط، سيتمكن المجلس من الاضطلاع بمسؤولياته في مجال بناء السلام ومنع نشوب الصراعات، والإسهام في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقدكم لهذه الجلسة في الوقت المناسب. وأود أن أشارك الآخرين في الإعراب عن الشكر لوزراء الخارجية في غينيا - بيساو وأنغولا والبرتغال، فضلا عن الممثل الخاص للأمين العام موتابوبا، على بياناهم وإحاطاهم الإعلامية بشأن غينيا - بيساو اليوم. كما نشكر الممثل الدائم لكوت ديفوار على بيانه بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونقدر البيان المفيد الذي أدلت به الممثلة الدائمة للبرازيل بصفتها رئيسة التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

وسأتوخى الاختصار وأنا أعرب على غرار الآخرين عن موقفنا إزاء هذه المسألة الأفريقية المعروضة علينا اليوم.

لقد تسبب الانقلاب الذي وقع في غينيا - بيساو في ١٢ نيسان/أبريل في انتكاسة خطيرة من حيث التقدم الذي أحرزته الحكومة الشرعية في إرساء الديمقراطية وكفالة الاستقرار على مدى السنوات القليلة الماضية. وذلك العمل غير القانوني يشكل تهديدا للسلام والاستقرار. وهو يقوض تماما القانون الدولي والمبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحوكمة، اللذين يرفضان أي استخدام للقوة أو الأعمال غير الدستورية لتولي السلطة. ومن الأهمية بمكان أن تبذل جميع الجهود لمعالجة الحالة في غينيا - بيساو بصورة منسقة ومتكاملة ومتناغمة. وهذه الجهود يجب أن تكفل استمرار إيلاء الأهمية القصوى لمصالح البلد وشعبه. وما من إجراء آخر غير العودة إلى النظام الدستوري وإطلاق سراح القادة المنتخبين ديمقراطيا سيضمن احترام إرادة شعب غينيا - بيساو، على النحو الذي عبر عنها به في انتخابات عام ٢٠٠٨. يجب على المجتمع الدولي أن يبعث رسالة قوية بأنه لن يتسامح إزاء الانقلابات العسكرية المخلة بالقانون مع الإفلات من العقاب. وفي ذلك الصدد، يجب على الجهود الجماعية للمجتمع الدولي أن تعزز تشجيع، لا إضعاف، المكاسب الملحوظة التي حققتها الحكومة في غينيا - بيساو في السنوات الأخيرة في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد.

إن الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، جميعهم قد علقوا عضوية غينيا - بيساو في منظماهم انتظارا لاستعادة النظام الدستوري في البلد. وبيّن الاتحاد الأفريقي بقراره السريع التصميم الواضح للقادة الأفارقة على إدانة ورفض أي عمل من أعمال التغيير القسري أو غير الدستوري للحكومة في القارة. إن قراره لتعبير قوي عن التزامه باحترام وصون المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد في أفريقيا. علاوة على ذلك، إنه يرفض الإفلات من العقاب، والاغتيالات وغيرها من الأعمال التخريبية.

لذلك ترفض جنوب أفريقيا رفضا قاطعا أي محاولة أخرى لتقويض الإطار الدستوري وسيادة القانون في غينيا - بيساو، وتؤكد الدعوة التي وجهها الاتحاد الأفريقي إلى شركائه الدوليين لإجبار منفذي الانقلاب ومؤيديهم على القبول بعودة النظام الدستوري. وفي ذلك الصدد، فإننا ندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرئيس المؤقت للبلد وجميع الزعماء المعتقلين الآخرين. ينبغي أن يتبع ذلك الانتهاء من عملية انتخاب رئيس جديد لحكومة غينيا - بيساو، وفقا للقرار الصادر عن المحكمة العليا في البلد.

نحن نؤيد الجهود المنسقة للاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والشركاء الثنائيين الرامية إلى استعادة الحكم الدستوري وعودة السلام والاستقرار في غينيا - بيساو.

ينبغي تحويل التركيز بحزم تجاه التحديات الرئيسية التي تواجه البلد، بما في ذلك تطوير الحكم الرشيد، وترسيخ الديمقراطية، وتنفيذ إصلاح قطاع الأمن والدفاع، فضلا عن مكافحة الاتجار بالمخدرات والأنشطة ذات الصلة. نحن نشجع الأمم المتحدة، ليس على دعم هذه الجهود فحسب، ولكن أيضا على التأكد من أن تجرى بطريقة منسقة ومنسجمة. وفي نهاية المطاف، تقع على عاتق منفذي الانقلاب، وكذلك مؤيديهم مسؤولية تحقيق الرفاه والأمن للقادة والمعنيين السياسيين الذين تم احتجازهم، والوزراء المفقودين والمعتقلين وشعب غينيا – بيساو، ويجب أن يحاسبوا على أعمالهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الأعضاء الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.